UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

1 - 08- 2000

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/ID/1993/1
١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الصناعة والتكنولوجيا المشتركة
بين الاسكوا واليونيدو

تقرير عن المهمة الاستشارية
الى دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في وزارة الزراعة
والثروة السمكية

(خلال الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣)

مسقط - سلطنة عُمان

اعداد

فرهدة جلال
المستشار الاقليمي في التنمية الصناعية

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

93-0234

المحتـــويات

الصفحـــات

- المقدمة ١ ـ ٣
- لمحة عن الاقتصاد العماني ٣ ـ ١٠
- أهم المحاصيل النباتية والحيوانية في سلطنة عمان والصناعات التى يمكن ان تعتمد عليها ١٠ ـ ٢٤
- دور دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية ٢٤ ـ ٢٧
- الخلاصة والتوصيات ٢٧ ـ ٣١
- المصادر والهوامش ٣٢ ـ ٣٤
- أسماء الجهات التى تمت زيارتها ٣٥ ـ ٣٦
- أسماء الاشخاص الذين بحثت معهم تفاصيل المهمة الاستشارية ٣٧ ـ ٤٠
- المراجـــع ٤١ ـ ٤٣

اولا : المقدمـــة

١ - بناء على طلب وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان ذهبت الى مسقط بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٤ ، وفي اليوم الثاني ذهبت الى دائرة الممثل المقيم للبرنامج الانمائي للامم المتحدة ، ثم زرت عددا من المسئولين في مجلس التنمية وفي نفس اليوم بدات بالعمل في قسم الصناعات الزراعية والحيوانية في المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية، حيث قابلت عددا من المسئولين بحثت معهم ابعاد المهمة الاستشارية . وفي ضوء ذلك تم وضع برنامج لمدة تسعة ايام عمل .

قمت اثناء القيام اداء المهمة بزيارة عدد من الوزارات والمؤسسات المالية وغرفة تجارة وصناعة عمان وزرت منطقة صناعية وعددا من المصانع وفق المرفق رقم (٢) . وقابلت اثناء هذه الزيارات عددا كبيرا من المسئولين (مرفق رقم ٣) وبحثت معهم مختلف جوانب المهمة الاستشارية . واطلعت اثناء الزيارة على عدد من الدراسات والتقارير والنشرات (مرفق رقم ٤) .

٢ - كانت وزارة الزراعة والثروة السمكية قد طلبت ان ابقى لمدة شهر لتقديم المشورة في المجالات الآتية :

- رفع العائد الاقتصادي للخامات الاولية الاقتصادية والاستفادة من المخلفات الزراعية .

- أساليب تشجيع الصناعات القائمة والجديدة والاستغلال الامثل للخامات الزراعية والحيوانية ومخلفاتها .

- مواضيع الدراسات الاقتصادية والفنية للصناعات النباتية والحيوانية الممكن اقامتهابالسلطنة .

- وسائل وأساليب تطوير الصناعات النباتية والحيوانية .

- المواصفات الفنية للمواد الخام الاولية والوسيطة المستخدمة في الصناعات النباتية .

- تحديد البرامج التدريبية اللازمة في مجال الصناعات النباتية والحيوانية .

- ابداء الرأى فيما يتعلق بدراسة الإسواق المحلية والخارجية لتحديد مدى استيعابها للصناعات النباتية والحيوانية .

ولقد تبين اثناء الزيارة بان هذه المهمات هي اساسا من اختصاصات دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية حسب التنظيم الهيكلي الجديد لوزارة الزراعة والثروة السمكية . ان هذه الدائرة مسئولة حاليا عن ادارة مصنعين لتعبئة التمور ، وحيث ان النية متجهة الى تحويل المصنعين الى القطاع الخاص فان حكومة سلطنة عمان ترغب ان تقوم دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية بدعم النشاط الصناعي الخاص في هذا المجال ، على ان يقتصر دور الدولة على تشجيع الاستثمار في هذه الصناعات والابتعاد عن الاستثمار الحكومي المباشر . ولاجل توضيح الدور المناسب لدائرة الصناعات

الزراعية والحيوانية وعلاقتها مع الدوائر ذات العلاقة اشير اولا في هذا التقرير الى اهم خصائص الاقتصاد العماني ودور القطاع الزراعي فيه، ثم اذكر ثانيا بعض التفاصيل عن اهم مكونات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ثم ابين في التقرير مهمات دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية ضمن هيكل وزارة الزراعة والثروة السمكية واخيرا انهي التقرير باعطاء خلاصة عنه بالاضافة الى بعض التوصيات .

ثانيا : لمحة عن الاقتصاد العماني

٣ - شهد الاقتصاد العماني خلال العقدين الماضيين توسعا وتطورا كبيرا في كافة المجالات حيث ارتفع معدل دخل الفرد من ١٣٣ ريال عماني عام ١٩٧٠ الى ٢٣٤٨ ريال عام ١٩٩٠ (١) . ولقد لعبت الدولة الدور الاساسي في هذا التطور . وللقيام بدورها قامت الدولة بوضع وتنفيذ خطط تنموية خمسية اعتبارا من عام ١٩٧٦ ، ويجري حاليا تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، والتي تهدف الى زيادة الناتج المحلي بالاسعار الجارية من ٤٠٨٤ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، الى ٤٧٧٧ مليون ريال عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع ان تصل قيمة الاستثمارات العامة في هذه الخطة ٢٧٨٨ مليون ريال وان تبلغ الاستثمارات الخاصة ١٣١٩ مليون ريال ، بحيث تبلغ حصة الدولة ٦٨% من مجموع الاستثمارات (٢) .

ما زال الاقتصاد العماني يعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير حيث بلغت حصة هذا القطاع عام ١٩٩٠ حوالي ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي . كما بلغت ايرادات النفط والغاز ١٥٨٨ر٣ مليون ريال اى ٨٥% من مجموع ايرادات ميزانية الدولة لنفس العام والبالغ ١٨٥٨ر٧ مليون ريال . وفي العام ذاته كانت قيمة الصادرات النفطية ١٧١١ مليون ريالا اى ٩٩ر٧% من مجموع صادرات سلطنة عمان من السلع والخدمات (٣) .

تملك سلطنة عمان احتياطيا مهما من النفط الخام ولكنه صغير نسبيا بالمقارنة مع الدول النفطية الاخرى في المنطقة فالاحتياطي المؤكد قدر بحوالي ٤ر٢٥ مليار برميل عام ١٩٩١ بالمقارنة مع ٢٦٠ر٣٤ مليار و ١٠٠ر٠٠ مليار و ٩٨ر١١ مليار و ٩٦ر٥٠ مليار برميل لكل من السعودية والعراق والامارات العربية والكويت بالتتابع (٤) لنفس العام . وبافتراض انتاج مخطط قدره ٦٨٢ الف برميل يوميا ، حسب خطة التنمية الخمسية الرابعة ، فان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان تعتمد على مصدر موثوق ومستقر نسبيا للحصول على العملات الاجنبية الضرورية لتمويل متطلبات التنمية والاستهلاك الجاري من السلع والخدمات ، لمدة مناسبة ولكن قصيرة نسبيا ، يجب ان تنجز اثناءها تغييرات كبيرة في هيكل الانتاج المحلي والصادرات والاستيرادات ، فتنويع الانتاج والصادرات ضرورة لا بد من تحقيقها لضمان مستقبل السلطنة . ومنا ياتي دور القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بما فيها الثروة السمكية للحد من الاستيرادات النباتية والحيوانية ولخلق فوائض قابلة للتصدير بشكلها الخام او بعد اجراء بعض العمليات التصنيعية عليها .

٤ - ارتفعت القيمة المضافة المولدة داخل قطاع الزراعة والثروة السمكية من ١٦ مليون ريال عام ١٩٧٠ الى ١٢٥ مليون ريالا عام ١٩٩٠ وبما ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ ١٠٤ مليون ريالا و ٣٥٢٢ مليون ريالا خلال هاتين السنتين فان نسبة مساهمة قطاع الزراعة والثروة السمكية في الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من ٤ر١٥% عام ١٩٧٠ الى ٥ر٣% فقط عام ١٩٩٠ . ولكن يجب ان نلاحظ بان هذه النسبة المنخفضة لقطاع الزراعة والثروة السمكية لا تعكس باى حال من الاحوال الاهمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقة لهذا القطاع . فالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك قطاعات اقتصادية موغلة في القدم في سلطنة عمان ولقد كانت ولا تزال تشكل مصدرا هاما للرزق لاعداد كبيرة من

العمانيين وهي اساس متين للاستقرار الاجتماعي . فنسبة العاملين في الزراعة من السكان النشطين اقتصاديا كانت ٠ر٤٢% في سلطنة عمان عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع ٨ر٢% و ٩ر١% و ٥ر١% في الامارات وقطر والكويت بالتتابع (٥) . ولهذه الاعتبارات وغيرها وحيث ان هناك مجالات واسعة لتحديث وتطوير هذا القطاع وزيادة انتاجيته لذا فلقد قامت حكومة سلطنة عمان برسم سياسات ووضع وتنفيذ خطط وبرامج تهدف الى المحافظة على هذا القطاع وتحديثه وتطويره وتوسيعه استنادا الى وقائع ملموسة ومبررات قوية . وتشمل الخطة الحالية مشاريعا لتحسين استخدام المياه وتطوير الاساليب الزراعية وتقوية المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي في مجالات التمويل والابحاث والارشاد وتجهيز المدخلات الزراعية كالبذور والاسمدة والادوية وخدمات مكافحة الآفات والأوبئة بالاضافة الى معالجة مشكلة تشتت الوحدات الزراعية وصغر حجمها . ومن خلال هذه الاجراءات وغيرها من المؤمل ان يزداد الانتاج الزراعي بمعدل ٦ر٦% سنويا والذي من المتوقع ان تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الزراعية من حوالي ٤٤% عام ١٩٨٩ الى ٥٥% تقريبا عام ٢٠٠٠ . ومن الجدير بالذكر ان السياسات والخطط التنموية الزراعية في سلطنة عمان تعطي أولوية متقدمة لتشجيع القطاع الخاص وخاصة في مجال زيادة قيمة المنتجات الزراعية المحلية عن طريق اجراء عمليات انتاجية لاحقة (٦) .

٥ - الا ان القطاع الزراعي في سلطنة عمان يواجه مشاكل كبيرة لها علاقة باساليب الانتاج ونوعية عوامل الانتاج المتوفرة والظروف المناخية للبلد. فالممارسات الزراعية التقليدية لا زالت شائعة بالنسبة لاختيار المحاصيل واساليب الري والجني ... الخ . اما بالنسبة لطبيعة عوامل الانتاج فلا يبدو ان هناك مشكلة تذكر بالنسبة لمساحات الاراضي الصالحة للزراعة فهذه الاراضي تقدر ، وفق احدى

الدراسات بحوالي ١٩٨ الف هكتارا منها ٥٥ الف هكتار من الاراضي المستغلة فعلا (٧) ، الا ان تقريرا آخرا يذكر بأن من مساحة السلطنة البالغة ٣١ر٤٢٧ مليون هكتار هناك ٢ر٢٢٣ مليون هكتار من الاراضي القابلة للزراعة اي ٧% من المجموع . وفي دراسة اخرى قدرت الاراضي الصالحة للفعاليات الزراعية بحوالي ٢٦٩ الف هكتار (٨).

اما المساحات المروية فلقد قدرت حسب آخر دراسة بحوالي ٥٩٥٦٨ هكتار كانت موزعة عام ١٩٩١ كالآتي :

نوعية الاستخدام	المساحة (هكتار)	النسبة من المجموع
الخضراوات	١٠٠٠٨	١٦ر٨٠%
المحاصيل الحقلية	١١١٦٣	١٨ر٧٥%
الأشجار المثمرة	٣٨٣٩٧	٦٤ر٤٥%
المجموع	٥٩٥٦٨	١٠٠ر٠٠%

المصدر: المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية ، التقرير السنوي لعام ١٩٩١ ص ١٢٠ .

وعلى الرغم من وجود اراضي واسعة صالحة للفعاليات الزراعية فان الزيادة في المساحات المزروعة والتي قدرت بحوالي ٣ر٣% سنويا خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ لا يمكن ان تستمر لا لشح الاراضي الزراعية وانما لاسباب اخرى أهمها الموارد المائية المحدودة .

٦ - على الرغم من وجود اختلافات مناخية هامة بين المناطق يمكن القول بصورة عامة بان سلطنة عمان من المناطق الجافة فامطارها قليلة ومناسيبها متفاوتة وغير مؤكدة ومعدل التبخر السنوي يتجاوز معدل سقوط الامطار بعدة مرات . ولاعطاء فكرة عن المصادر المائية نذكر الجدول ادناه الذي يبين بشكل واضح شحة المياه (٩) التى يمكن الاعتماد عليها

مجموع المصادر المائية في سلطنة عمان لعام ١٩٩٠

	مليون متر مكعب
مياه الامطار	٥٢٠٠
مياه سطحية (فيضانات)	٩٢٩
مياه جوفية متجددة	٦٤٧
مياه جوفية غير متجددة	لم تقدر
تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة	٤١
مياه المجاري المعالجة	٢٥

لاغراض الزراعة . وتشير التقارير بان المساحات الزراعية التى تعتمد على الامطار مباشرة صغيرة و لاتتجاوز ٤٧٨ هكتار، والمزارع التى تعتمد على مياه الينابيع الجارية تبلغ مساحتها ١٢٠ هكتار فقط بالمقارنة مع ٤٤٤٠٠ هكتار تعتمد على المياه الجوفية تمثل ٩٣% من المساحات المروية . وتشكل الاراضي التى تروى من الابار ٦٧% من مجموع الاراضي المروية ، اما الاراضي التى تعتمد على النوع الآخر من المياه الجوفية ، وهي الافلاج فتبلغ ٢٦% من مجموع الاراضي المروية . ومن الجدير بالذكر ان ٩١% من الماء في سلطنة عمان تستخدم في الزراعة (١٠) . وتشير التقارير

الى ان الاستخدام المكثف للمياه الجوفية ادى في بعض المناطق الساحلية الى استنزاف بعض الابار حيث استخرجت كميات من المياه تفوق معدل تزود الابار بالمياه من مياه الامطار ، وادى ذلك الى تدفق مياه البحر الى بعض مكامن المياه الجوفية وبالتالي زيادة ملوحتها . وفي مناطق أخرى حصل ارتفاع في ملوحة المياه الجوفية بسبب كثافة استخدام هذه المياه والتى تعود الى الابار بعد استخدامها للاغراض الزراعية حاملة معها كميات اضافية من الاملاح ، وادى ذلك الى تدني الانتاجية . الا ان اهتمام سلطنة عمان بمشكلة المياه واضح ويتجلى ذلك فيما يلي :-

- تاسيس وزارة خاصة للمصادر المائية ووضع خطة لتحسين ادارة المصادر المائية لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى البعيد .

- قيام السلطنة باستخدام اسلوب تحلية مياه البحر للاستخدامات المنزلية والصناعية على الرغم من كلفتها العالية لتقليل اثر هذه الاستخدامات على الاستخدامات الزراعية الحالية .

- السعي لترشيد استخدام المياه في كافة المجالات الزراعية والمدنية .

- ربط مسالة التوسع الزراعي بالمصادر المائية المتوفرة وتقليص الزراعة في الاماكن التى بدا فيها نفاذ المخزون المائي وتدهور نوعية المياه .

- البحث باستمرار عن مصادر مائية جديدة وتخصيص ٧ر٨٧ مليون ريال في خطة التنمية الرابعة ١٩٩١ - ١٩٩٥ لتنمية المصادر المائية والمحافظة عليها .

- اقامة عدد من السدود لزيادة معدل اعادة تزويد الابار بمياه الامطار .

- تكثيف انشطة الابحاث الهادفة الى زيادة الانتاجية الزراعية بمعنى تحسين العلاقة بين كمية الانتاج والمياه المستخدمة ومعالجة مشكلة الملوحة .

- استخدام مياه المجاري المعالجة لسقي اشجار الزينة في المدن .

- اعداد خطة عشرية للتنمية الزراعية والبدء بتنفيذ المشايع ذات الاولوية في الخطة الخمسية الحالية ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

- اعتبار المياه ملكا عاما للدولة واخضاع حفر الآبار الجديدة للزراعة لشرط الحصول على ترخيص مسبق من السلطات الحكومية المختصة .

٧ - يدل ما سبق ان المياه تشكل عائقا حقيقيا امام التوسع الزراعي في سلطنة عمان . اضافة الى هذا العامل هناك عوامل اخرى تحد من التوسع الزراعي مثل المناخ الصحراوي الحار، وشيوع استخدام الاساليب التقليدية في الزراعة ، واعتماد الزراعة العمانية الى حد كبير على العمالة المستوردة وارتفاع كلفة هذه العمالة ، وصغر احجام الحيازات الزراعية وبالتالي صغر مساحات المزارع بالمقارنة مع الوحدات الانتاجية الزراعية الاقتصادية .... الخ . لذا يمكن القول بانه ليس من المتوقع ان يقوم في سلطنة عمان قطاع واسع من الصناعات التي تعتمد على الخامات الزراعية والحيوانية المنتجة محليا كما هو الحال في دول مثل تركيا وبلغاريا واسبانيا او حتى

بعض الدول العربية النامية مثل العراق ومصر . الا ان القطاع الزراعي في سلطنة عمان ينتج كميات كبيرة من السلع الزراعية والحيوانية يستهلك قسم منها من قبل المنتجين اما القسم الاعظم فيتم تسويقه في السوق الداخلية أساسا وهناك كميات كبيرة من هذه المنتوجات اما لا تجني اصلا او تتلف في الحقل او عند التسويق كما سنوضح ذلك في القسم الثاني من هذا التقرير . ويمكن للصناعات الزراعية والحيوانية ان تلعب دورا أكبر بكثير من الدور الحالي خلال المرحلة الواقعة بين خلق الفوائض الانتاجية في الحقول وايصال هذه المنتجات الى المستهلكين ، ففي هذه المرحلة تتم عمليات الجمع والفرز والتنظيف والخزن والنقل والتبريد والتجميد والتعليب ... الخ . واثناء هذه المراحل يمكن للصناعات الزراعية والحيوانية ان تلعب دورا كبيرا في تقليص التلف ورفع العائد الاقتصادي لهذه المنتجات وتوسيع الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية وبالتالي تشجيع التوسع في الانتاج الزراعي وخلق فرص العمل وتقليص المستوردات الغذائية وربما خلق فوائض هامة من هذه المنتجات للتصدير .

ثالثا : اهم المحاصيل النباتية والحيوانية في سلطنة عمان

٨ - في هذا القسم من الدراسة اذكر بعض المعلومات عن اهم المحاصيل النباتية والحيوانية ذات العلاقة بالتوسع المنتظر في الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية الحيوانية المحلية واهم هذه المحاصيل التمور والخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية وخاصة اللحوم والبيض كما سنتطرق الى متطلبات توسيع انتاج اللحوم والبيض من الاعلاف .

٩ - التمـــور

تنتشر زراعة النخيل في معظم ارجاء سلطنة عمان ويقدر عدد أشجار النخيل بحوالي عشرة ملايين شجرة منها سبعة ملايين شجرة مثمرة . وزراعة النخيل تحظى باهتمام كبير من قبل المزارعين وهي تحتل المرتبة الاولى من حيث المساحة الزراعية حيث تقدر المساحة المستغلة لزراعة النخيل بحوالي ٢٦ الف هكتار اي ٤٤ % من الاراضي الزراعية المروية . ويتفاوت مقدار انتاج التمور من سنة الى اخرى وقدرت احدى الدراسات الانتاج في السنوات القريبة بحوالي ١٢٠٠٠٠ طن في السنة (١١) وهو مقدار يمثل ١٠% تقريبا من الانتاج العالمي ، واشارت الدراسة بان سلطنة عمان تعتبر رابع اكبر دولة منتجة للتمور في العالم . والتمور مادة غذائية تقليدية اساسية لمعظم السكان . والتمرة تحتوي ، بالاضافة اى السكريات التى تشكل ٥٠% من وزنها تقريبا ، على مواد هامة اخرى كالبروتين وعدد من الفيتامينات والمعادن . وتستهلك التمور بشكلها الطبيعي من قبل الاهالي وتقوم المصانع بتعبئة كميات من التمور من نوعيات معينة وكذلك تقوم السلطنة بتصدير كميات من التمور الى الخارج بالاضافة الى استخدام كميات كبيرة كعلف للحيوانات . ولكن تشير التقارير الى ان كميات كبيرة من التمور تتلف فلقد اشار احد التقارير الى ان ٥٠% من التمور تتلف وكما هو مبين في الجدول ادناه .

معدل انتاج التمور السنوي في سلطنة عمان
وكيفية استعمالها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (١٢)

	الكمية بالاطنان
الانتاج السنوي	٧٥٠٠٠
تصدير بشكل مجفف (بسر)	١٢٢٠
تصدير بشكل طازج	٥٥٠
معالج في مصانع التعبئة	١١٤٠
استهلاك بشري	١٥٠٠٠
علف للحيوانات	١٩٥٩٠
متروك على الاشجار	٣٧٥٠٠

وحسب احدى الدراسات فان سبب هذه النسبة العالية جدا من التمور المتروكة على الاشجار هو ارتفاع تكاليف انتاج التمور بالنسبة لاسعارها حيث لاحظت الدراسة بان تكاليف الانتاج في السلطنة ارتفعت الى مستويات تزيد على اسعار التمور في الاسواق الدولية وهذا يعود حسب الدراسة الى عدة اسباب منها:

- الاثر التضخمي لقطاع النفط على باقي القطاعات وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج في السلطنة بصورة عامة ،

- استخدام العمالة المستوردة وارتفاع كلفة العمل بالمقارنة مع الفترات السابقة التى اعتمد فيها انتاج التمور على جهود اصحاب المزارع انفسهم .

- ارتفاع سعر صرف الريال العماني بالمقارنة مع الفترات السابقة .

١٠ - ولتشجيع المزارعين على الاستمرار في الاعتناء بالنخيل قامت الدولة بانشاء مصنعين لتعبئة التمور في نزوي والرستاق بدأ نشاطهما الانتاجي عام ١٩٧٦ حيث بلغ انتاجهما ٢٦٤ طنا من التمور المعبأة بعبوات مختلفة للسوق الداخلية وللتصدير . وارتفع الانتاج وبلغ ١٥٢١ طنا عام ١٩٩١ تم تصدير ٩٦٨ طنا منها الى الخارج وقد يكون من الملائم ذكر المعلومات الآتية عن المصنعين .

معلومات عن مصنعي تعبئة التمور في
نزوي والرستاق لعام ١٩٩١ (١٣)

عدد العمال	١٧٨
كمية الانتاج بالطن	١٥٢١
كمية المبيعات بالطن	١٥٦٨
كمية الصادرات بالطن	٦٨٩
قيمة ايرادات المصنعين بالريال	٦٦٠٢٨٢
قيمة الصادرات بالريال	٢٥٠٥٤٢
الاجور المدفوعة بالريال	٤١٢٨١٤
خسائر المصنعين الصافية بالريال	٣١٨٥٩٣

وعلى الرغم من ارتفاع الانتاج من ٢٦٤ طنا عام ١٩٧٦ الى ١٤٥٧ طنا عام ١٩٨٢ و الى ١٥٢١ طنا عام ١٩٩١ فان المصنعين لم يبلغا كامل الطاقة الانتاجية بالرغم من وجود طلب محلي وخارجي على كميات اضافية من منتجاتهما . ويظهر بان هناك امكانيات لتحسين الانتاجية داخل هذه

المعامل وهناك حاجة لتطويرهما وتوسيعهما ولكن يظهر بان النية متجهة لتحويل هذه المصانع الى القطاع الخاص ولم تخصص اية مبالغ من ميزانية الدولة لاجراء عمليات التوسيع والتطوير . ولكن حتى لو تضاعف انتاج هذين المعملين فان اثر ذلك على قطاع زراعة النخيل لن يكون ذا شأن يذكر بالمقارنة مع كمية التمور المنتجة في السلطنة والتى تقدر بحوالي ١٢٠ الف طن سنويا . ومع ذلك فان الاسراع في حل مشكلة مصنعي نزوي والرستاق امر ضروري للبدء بتنفيذ الاجراءات لتطويرهما وتوسيعهما ولفسح المجال امام دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية للبدء بتنفيذ المهام الموكلة اليها .

١١ - ورد في تقرير (غرفة تجارة وصناعة عمان المشار اليه في الهامش رقم ١٣) بان اشجار النخيل ذات قيمة اقتصادية عالية اذ يمكن الاستفادة من جميع مكوناتها. فجذع شجرة النخيل (جريد النخل) يستخدم كخشب والعروق الحاملة للأوراق (زورة) يمكن ان تدخل في مواد صناعة الاثاث وجذع الورق يستعمل كوقود والاوراق الصغيرة للنخيل (خوص - سعف) تصنع منها السلال والغصن الحامل لعنقود الثمر (شمروخ) يمكن ان يستخدم في صناعة الحبال او ان يستخدم كوقود كما يمكن استعمال الالياف كمواد للحزم والربط اما النواة فهي تستعمل كعلف للحيوان . ويمكن استخدام عصارة النخيل في المشروبات كما يستخدم البعض البراعم الطرية (الخلال) في السلطة (١٤) . وكما هو معلوم هناك اصناف عديدة من التمور تبلغ ٢٠٠ صنفا حسب ما ورد في التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ لمديرية البحوث الزراعية العامة (١٥) . ولكن الاصناف التى تنتج تمورا جيدة ومرغوبة للاستهلاك البشري المباشر محدودة العدد . وهي تنتج ايضا كميات محدودة وتباع باسعار مناسبة ، ولكن يظهر بان هناك اعداد كبيرة من اصناف النخيل التى تنتج كميات كبيرة جدا من التمور التى تصلح اساسا للاستعمالات

الصناعية وكعلف للحيوانات ، ويمكن ان تستعمل هذه التمور (لانتاج الدبس والخل الطبيعي والكحول الطبي والزيوت والخميرة وعناصر اخرى تدخل في المضادات الحيوية والصابون ومستحضرات التجميل كما يمكن استخدام التمور في صناعة الحلويات والمشروبات) (١٦) وحيث ان هناك مواد اولية بديلة لانتاج معظم هذه المواد كالعنب ومخلفات مصانع السكر من القصب والبنجر وكذلك هنالك بدائل للمنتجات نفسها فان العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بكلفة الانتاج تلعب دورا حاسما في اقرار جدوى استخدام التمور للاغراض الصناعية . والواقع ان التمور المستخدمة للاغراض الصناعية وكعلف للحيوانات لها اسعار منخفضة في الاسواق العالمية . وعلى هذا الاساس فان ارتفاع تكاليف انتاج التمور في سلطنة عمان يعتبر عاملا سلبيا كبيرا بالنسبة لمستقبل الصناعات المعتمدة على التمور والمواد الاخرى المشتقة من اشجار النخيل . وعلى هذا الاساس فان تطوير الصناعات المعتمدة على التمور والمواد السليلوزية المشتقة من النخيل ينبغي ان يكون جزءا من برنامج بعيد المدى لترشيد زراعة النخيل بما في ذلك الاستبدال التدريجي لاشجار النخيل المتقادمة والتركيز على زراعة الاصناف التى تنتج انواع مرغوبة من التمور ، والاستفادة من مخلفات اشجار المستبدلة ، وتكثيف الجهود في مجال اجراء البحوث ليس فقط في مجال تحسين النوعية وايجاد استخدامات بديلة للتمور وانما ايضا في مجال ابتكار الاساليب التى من شانها تقليص كلفة زراعة النخيل وكلفة العناية بها وبثمرتها . وهنا لا بد من الاشادة بالجهود التى تبذلها المديرية العامة للبحوث الزراعية في اجراء الدراسات والبحوث المختبرية واقامة خطوط انتاجية تجريبية . وقد يكون من المفيد ان اذكر هنا بان الدراسات الاقتصادية المتعلقة بمستقبل الصناعات المعتمدة على التمور في سلطنة عمان ينبغي ان تاخذ بالاعتبار التجارة الدولية بالنسبة للتمور في الاوضاع الاعتيادية اى

رجوع العراق مثلا الى السوق الدولية كمصدر رئيسي للتمور وخاصة التمور الصناعية .

١٢ - الفواكه والخضراوات : ان المعلومات المتعلقة بانتاج الخضروات والفواكه غير متكاملة فلقد جرى اخر مسح لتقدير الانتاج الزراعي عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ واستنادا الى هذا المسح ومعلومات اخرى هناك تقديرات لانتاج الخضرورات والفواكه تتباين باختلاف اسلوب التقدير والجهة القائمة بالتقدير : فلقد ورد في احدى الدراسات (١٧) مثلا بان انتاج الطماطم بلغ ٦ر٢٣ الف طن وفق احدى التقديرات و ٢٥ الف طن وفق تقدير اخر، و ٣٢ الف طن وفق تقدير ثالث ، و ٢ر٤١ الف طن وفق تقدير رابع . وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية باجراء مسح شامل للانتاج والثروة الزراعية والحيوانية في السلطنة حاليا. الا ان المعلومات المتوفرة في الوقت الحاضر يمكن الاستفادة منها لاجراء دراسات تتسم بقدر مقبول من الدقة ويمكن استخدامها لاتخاذ قرارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي لاتتضمن نسبة غير معقولة من المخاطرة واللايقين .

١٣ - تشير المعلومات المتوفرة بان سلطنة عمان تنتج انواعا كثيرة من الخضراوات وتقدر المساحات المستخدمة لانتاجها بحوالي عشرة الاف هكتار من اصل ٥٩ الف هكتار من الاراضي المروية اى ١٧% منها . ولقد شجعت وزارة الزراعة والثروة السمكية ، ولازالت ، توسع الانتاج عن طريق توزيع البذور والاسمدة والمبيدات مجانا او بشكل مدعوم ، بالاضافة الى مشاريع الوزارة في مجال الارشاد وبناء مشاريع الري وتحديثها ... الخ ، وتشير المعلومات الى زيادة الانتاج من جهة وزيادة كميات التلف من جهة اخرى . وحسب احدى الدراسات بلغ الانتاج

السنوي في نهاية الثمانينات حوالي ٦٠ الف طن بلغت نسبة التالف منها ٤٠% حسب الجدول ادناه .

كيفية استخدام الخضراوات المنتجة في سلطنة عمان (١٨)

	النسبة المئوية
الاستهلاك في حقول الانتاج	%١٤
الاستهلاك في السوق	%٤٧
التلف في الحقل	%٢٩
التلف في السوق	%١٠
	%١٠٠

وتشير الدراسة ذاتها بانه يمكن تجنب ثلاثة ارباع التلف عن طريق تحسين اساليب الجني والنقل والخزن ، اما القسم الآخر من التلف فلا بد منه بسبب طبيعة هذه السلع . والذي نود التاكيد عليه بانه حتى في حالة ثبات الانتاج يمكن توفير كميات تقدر بعشرات آلاف الاطنان من الخضراوات يمكن استخدامها في الصناعة لانتاج المخللات والخضراوات المعلبة او المجففة . ولقد اقترحت تلك الدراسة انشاء وحدات صغيرة لانتاج المخللات بطاقة ٢٥٠ طن في السنة . وجاء في الدراسة بان استيرادات السلطنة من المخللات كانت ٣٥٠٠ طن عام ١٩٨٧ وقدرت الدراسة بان الطلب في السلطنة على المخللات سيكون بحدود ٥٣٠٠ طنا في اواسط التسعينات باستثناء الكميات والنوعيات التي يتوقع الاستمرار في استيرادها (١٩) .

١٤ - اما بالنسبة للفواكه باستثناء التمور فان سلطنة عمان تنتج انواع متعددة من الفواكه والجدول ادناه يبين كمياتها :

انتاج الفواكه بالاطنان في سلطنة عمان عام ١٩٨٧ (٢٠)

ليمون	٢٥٧٢٥
مانجو	٦٤٦٠
موز	٣٤٣٠٠
بابايا	١٦٧٠
جوز الهند ٨ر٧ مليون وحدة	

ولقد تم تصريف هذه الكميات وفق الجدول ادناه

استخدامات الفواكه المنتجة في سلطنة عمان (٢١)

	نسبة مئوية
الاستهلاك في الحقل	٨ر٣٦
الاستهلاك في السوق	٥ر٤٥
التلف في الحقل	٦ر١٥
التلف في السوق	١ر٣
	٠ر١٠٠

يظهر مما سبق بان هناك نسبة عالية من التلف ينبغي العمل على تقليصها بصورة عامة ، وحيث ان البابايا والمانجو تنتجان بكميات قليلة وتستهلك في السوق المحلية ليست هناك مشكلة كما يبدو بالنسبة لهما . اما بالنسبة للموز فتقدر اشجار الموز في السلطنة بحوالي ٣ر١ مليون شجرة (٢٢) وتنتج السلطنة كميات كبيرة من الموز . وبالنسبة لهذه المادة فالمشكلة هي ان تسهيلات الخزن والانضاج والنقل محدودة في الوقت الحاضر ولذا يلاحظ بان كميات التلف تكون كبيرة وعليه فان توسيع هذه التسهيلات امر ضروري لمعالجة المشكلة ومنع تفاقمها في حالة زيادة الانتاج . اما بالنسبة للنارجيل (جوز الهند) فعلى الرغم من ان السلطنة تنتج كميات كبيرة قدرت بحوالي ٨ر٧ مليون وحده لكن كما رأينا فان الاستفادة من هذه الثروة الوطنية تبدو محدودة . ولقد أعدت دراسة تفصيلية للاستفادة من هذه المادة ، واوصت الدراسة باقامة مصنع لمعالجة ٥ر١ مليون جوزة سنويا في البداية ويرتفع العدد الى ٣ ملايين جوزة سنويا عام ٢٠٠٠ . وذلك لانتاج زبدة جوز الهند ولانتاج الاسمدة والفحم من المخلفات . وتشير الدراسة الى ان المشروع اقتصادي . الا ان ارتفاع كلفة انتاج النارجيل في سلطنة عمان التي تقارب عشرة امثال اسعار هذه المادة السائدة في الاسواق العالمية ، وبعد سلطنة عمان من الاسواق المحتملة لهذه المادة (٢٣) ، يشير ان الى ضرورة التاكد من صحة الافتراضات التى بنيت عليها الدراسة .

بالاضافة الى التمور والخضراوات ، يبدو أن المادة الزراعية الاساسية التى تستحق الاهتمام بقدر تعلق الامر بالتصنيع هي الليمون . والليمون ينتج بكميات كبيرة ويظهر بان هذه المادة تعاني حاليا من مشكلة كبيرة بالنسبة لقلة الطلب وانخفاض الاسعار ومن الجدير بالذكر ان العراق كان يستورد كميات كبيرة من الليمون العماني المجفف الذى يعتبر مادة غذائية مهمة في المطبخ العراقي ، ولصنع مشروب يستخدم بكثرة الى

جانب الشاي والقهوة . وعليه فان اجراء دراسات اضافية في المجالات الصناعية الخاصة بهذه المادة وخاصة التجفيف والتحليل وصنع العصائر ذو اهمية كبيرة .

١٥ - **الثروة الحيوانية** : تخطط سلطنة عمان لتحقيق الاكتفاء الذاتي او لزيادة نسبته بشكل كبير في حدود عام ٢٠٠٠ بالنسبة للحوم والبيض ومشتقات الالبان والاعلاف . ولتحقيق ذلك جزئيا ، اى بالتحديد لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي عام ٢٠٠٠ الى ٤١% بالنسبة للحوم الاغنام والماعز ، و ٩٦% بالنسبة للحوم الابقار ، و ٩١% بالنسبة للالبان الطازجة والمبسترة ، اقترحت احدى الدراسات استثمار ٨٦٫٥ مليون ريال عماني لتاسيس عدة مشاريع لتربية الحيوانات لانتاج اللحوم والالبان . وهذه الزيادة في انتاج الحليب واللحوم يهيىء الفرص لاستثمارات اضافية في صناعات كثيرة مثل تصنيع اللحوم وانتاج العبوات اللازمة لتسويق اللحوم والالبان ، والاستفادة من فضلات المجازر في صناعات عديدة وخاصة صناعة الاعلاف . ومن الجدير بالذكر ان الاستهلاك الحالي لسلطنة عمان من اللحوم كبير ويبرر اقامة هذه الصناعات . والجدول ادناه يبين جانبا من الثروة الحيوانية في السلطنة .

عدد الحيوانات في سلطنة عمان (بالالف)

١٩٨٨ - ٢٠٠٠ (٢٤)

	١٩٨٨	١٩٩٥	٢٠٠٠
الماعز	٨٣١	١٠٢٢	١١٨٥
الغنم	١٦١	١٩٩	٢٣٠
البقر	١٣٥	١٤٨	١٦٠

اما بالنسبة للبيض ولحوم الدواجن فالجدول ادناه يبين تقديرات حول الطلب على البيض ولحم الدجاج .

الطلب في سلطنة عمان على البيض ولحم الدجاج

١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (٢٥)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البيض (مليون بيضة)	٢١٧	٢٤٨	٢٧٧
لحم الدجاج (أطنان)	٢٩	٣٠	٣٣

يقدر الانتاج المحلي استنادا الى المشاريع القائمة بحوالي ٩٠ مليون بيضة وستة الاف طن لحم وبذلك تكون السلطنة بحاجة الى استيراد ٢٤ الف طن لحم دجاج و ١٥٨ مليون بيضة عام ١٩٩٥ وترتفع هذه الكميات الى ٢٧ الف طن لحم دجاج و ١٨٧ مليون بيضة عام ٢٠٠٠ حسب نفس المصدر المشار اليه في الهامش (٢٥) . ولاجل تغطية هذا النقص اقترحت احدى الدراسات اقامة عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم في مختلف انحاء السلطنة . وتتراوح الطاقة الانتاجية للمشاريع الصغيرة من ٤٥ الف الى ٧٥ الف بيضة في السنة ومن ١٨ الف الى ٣٦ الف دجاجة في السنة وبينت الدراسة ضرورة اقامة المئات من هذه المشاريع . اما المشاريع الكبيرة المقترحة فتتراوح طاقاتها الانتاجية من ١١ مليون الى ٤٤ مليون بيضة في السنة ، اما مشاريع الدجاج المقترحة فتتراوح طاقاتها من مليون الى خمسة ملايين دجاجة سنويا . واقترحت الدراسة اقامة اربعة مشاريع كبيرة لانتاج البيض وعشرة مشاريع لانتاج الدجاج موزعة بين مختلف مناطق سلطنة عمان . اضافة الى كل ذلك اشارت الدراسة الى امكانية اقامة خمسة مشاريع للتفقيس

بطاقة خمسى ملايين صيص ومشروع واحد بطاقة عشرة ملايين صيص (٢٦) . ومعنى كل ذلك بان المبررات الفنية والاقتصادية والمالية موجودة لتوسيع مشاريع الدواجن في السلطنة الا ان هناك معوقات ادارية ومؤسسية ينبغي معالجتها اولا حسب التقرير (٢٧) .

١٦ - **صناعة الاعلاف** : ان التوسع الكبير المتوقع في تربية الحيوانات والدواجن وصناعة اللحوم ومشتقات الالبان ، يستوجب توسعا موافقا في صناعة الاعلاف للحيوانات وللدواجن . والجدول ادناه يبين الاعلاف المطلوبة والكميات المتوفرة في سلطنة عمان في ضوء مشاريع تربية الحيوانات والدواجن الموجودة حاليا والتى يتم تاسيسها او توسيعها .

كميات اعلاف الحيوانات المطلوبة
والمتوفرة (بالاف اطنان المادة الجافة سنويا) (٢٨)

	١٩٨٨	١٩٩٥	٢٠٠٠
الكميات المطلوبة	٧٥٥	٩٧٠	١١٢٠
الكميات المتوفرة	٧٣٠	٧٩٥	٨٥٠
النقص	٢٥	١٧٥	٢٧٠

اما بالنسبة لعلف الدواجن فالجدول ادناه يبين المعلومات المتوفرة

كميات اعلاف الدواجن المطلوبة والمنتجة محليا
الف طن (٢٩)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الكميات المطلوبة	١٧	٩٩	١٨١
الكميات المتوفرة	٧	٧	٧
العجز	١٠	٩٢	١٧٤

ولتغطية النقص تقترح احدى الدراسات زيادة طاقة المصنعين الحاليين في مسقط وصلالة بمقدار ٦٠ الف طن لكل منهما واقامة مصنعين جديدين بطاقة ٣١٠ طن واوضحت الدراسة امكانية الاستفادة من بقايا الاسماك ومخلفات المجازر وفضلات الدواجن وجذوع اشجار الموز . اما التمور والنارجيل فاستبعدتهما الدراسة من صناعة الاعلاف لارتفاع التكاليف . ومن الجدير بالذكر ان المشروعين الوحيدين العصريين لذبح الحيوانات في مسقط وصلاله لا يستفيدان من فضلات عمليات الجزر في انتاج الاعلاف علما بان عدد الحيوانات التى دخلت في المسلخ المركزي في مسقط كانت ١٣٢٣٩٠ من الاغنام و ٤٦٥٠ من الابقار عام ١٩٩٢ (٣٠) . وتشير المعلومات المتوفرة الى ان ما تم صيده من الاسماك خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بلغ كمعدل ١٠١٠٠٠ طن سنويا منها حوالي ٣٦٠٠٠ طن من الاسماك الصغيرة التى تكون أساسا جيدا لصناعة العلف (٣١) . هذا وتوصي دراسة جدوى مشاريع تربية الحيوانات

باقامة مجازر حديثة تستخدم لجزر الزيادة الكبيرة المتوقعة في الاغنام والابقار المحلية والزيادة المتوقعة في استيراد الحيوانات الحية للاستعاضة عن استيراد اللحوم المجمدة . واوصت الدراسة بان تكون المجازر الحديثة مزودة باجهزة ومعدات لاجراء عمليات صناعية على مخلفات المجازر لانتاج الاعلاف للحيوانات .

١٧ - يمكن ان نستنتج من هذا القسم من الدراسة بأن واقع الثروة الزراعية والحيوانية في سلطنة عمان وامكانيات تطوير الانتاجية في هذا القطاع والطلب المحلي الحالي والمستقبلي واهتمام الدولة بالقطاع الزراعي كلها عوامل مشجعة لاحداث زيادة كبيرة جدا في الصناعات التى تعتمد على الموارد الزراعية والحيوانية المحلية . وحيث ان للدولة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية لسلطنة عمان فان الجهاز الاداري المختص يتحمل مسئولية كبيرة في توجيه المواطنين وتشجيعهم للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الصناعات الزراعية والحيوانية . وكما رأينا فان الدراسات التى تمت حتى الان ، والتى اشرنا الى عدد منها ، بينت وجود فرص استثمارية كثيرة وسوف نحاول ان نبين في القسم التالي من هذه الدراسة الدور الملائم لدائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في وزارة الزراعة والثروة السمكية .

رابعا : دور دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية

١٨ - تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان بوضع وتنفيذ السياسات والخطط اللازمة لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية في اطار خطط التنمية الخمسية في السلطنة بالتنسيق

والتعاون مع جهات الاختصاص الاخرى كمجلس التنمية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الثروة المائية ... الخ . ومن مهمات الوزارة (تقديم الدعم الفني والمادي للقطاع الخاص من اجل اقامة المشاريع التى تساهم في التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية والصناعات الزراعية والحيوانية والسمكية) وتقوم الوزارة بمهماتها هذه من خلال جهاز تخطيطي وتنفيذي متشعب يتكون من عدة مديريات عامة وفق التخطيط المرفق . ومن المديريات العامة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة المديرية العامة للتخطيط والمشاريع والمديرية العامة للبحوث والمديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية . وتتكون المديرية العامة الاخيرة من خمس دوائر وفق التخطيط المرفق منها دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية ، وادرج ادناه اهداف اختصاصات دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية :

- العمل على رفع العائد الاقتصادي للخامات الاولية الزراعية بتصنيعها والاستفادة من المخلفات الزراعية .

- تشجيع الصناعات القائمة والجديدة على الاستغلال الامثل للخامات الزراعية والحيوانية ومخلفاتها .

- اعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للصناعات النباتية والحيوانية وتحديد مناطق اقامتها .

- دراسة وسائل واساليب تطوير الصناعات النباتية والحيوانية خاصة في مجالات الفرز والتدريج والتغليف .

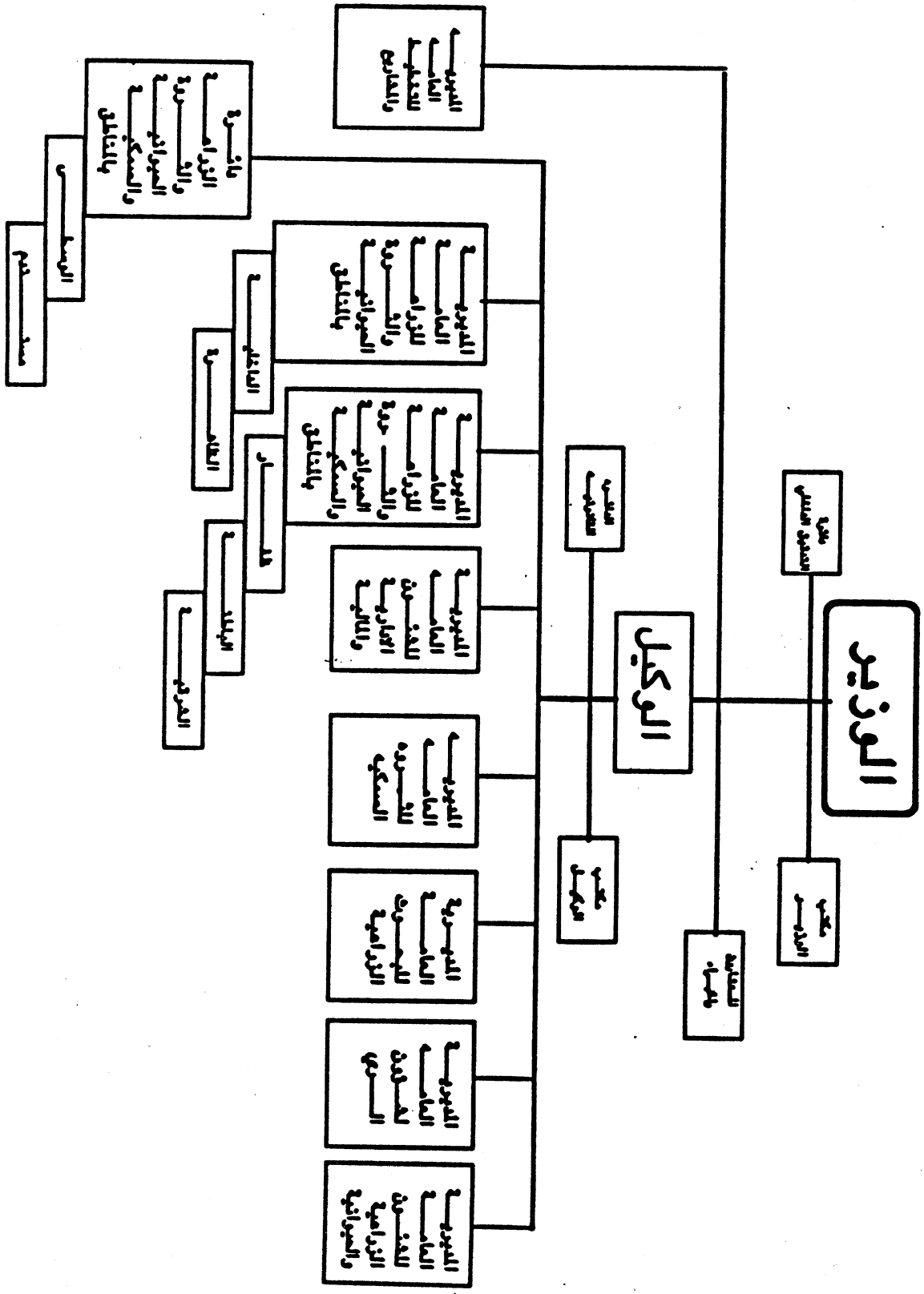
الوزير
مكتب التفتيش الفني
مكتب التفتيش
مكتب الوكيل
للشئون المالية
الوكيل
المدير العام للتفتيش والمشاريع
مأمورية الزراعة والطب البيطري والمكتب بالمنطقة
المساعد
مساعد
المدير العام للزراعة والطب البيطري بالمنطقة
المفتش
المفتشية
المدير العام للزراعة والطب البيطري جهة والمكتب بالمنطقة
قلم آلة
الحسابات
المحرر
المدير العام للشئون الفنية والتجارية والمالية
المدير العام للمأمورية المكتب
المدير العام للمأمورية الزراعية
المدير العام للشئون الفنية والبيطرية
المدير العام للشئون الفنية الزراعية والبيطرية

الهيكل التنظيمي
للمديرية العامة للتنمية الزراعية
والمساحة

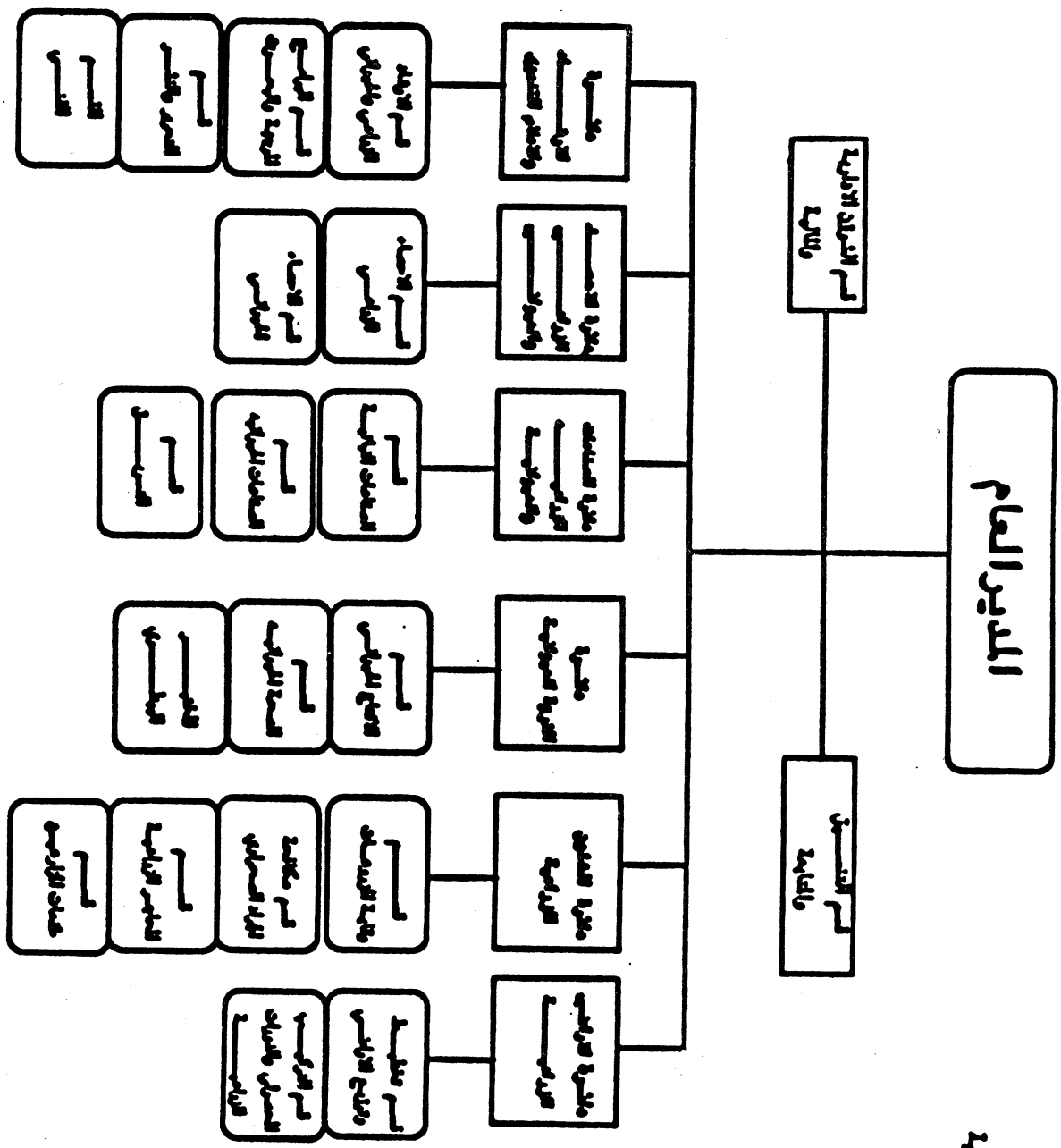

- التنسيق مع أجهزة الارشاد الزراعي والحيواني لتوعية المزارعين لغرض زراعة اصناف جيدة من محاصيل الخضر والفاكهة بمواصفات ملائمة لاغراض التصنيع وتوعية المربين للعمل على اكثار الحيوانات من السلالات وفيرة الانتاجية .

- التنسيق مع جهات الاختصاص لاقتراح وتنفيذ اللوائح والقوانين الخاصة بتصنيع وتسويق وحماية المنتجات النباتية والحيوانية المحلية .

- التنسيق مع جهات الاختصاص لفتح أسواق لترويج منتجات الصناعات النباتية والحيوانية .

وحسب نظام الوزارة من المفروض ان تقوم دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية بتنفيذ اختصاصاتها بواسطة اقسامها الثلاثة وهي قسم الصناعات النباتية وقسم الصناعات الحيوانية وقسم التسويق .

في الوقت الحاضر تضم دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية عددا قليلا من الموظفين مهمتهم الاساسية الاشراف على تشغيل مصنعين حكوميين لتعبئة التمور في مدينتي نزوي والرستاق كما ذكرنا ، ويظهر بان هذه المهمة تاخذ جل الوقت المتاح . وبعد انتقال معامل تعبئة التمور الى القطاع الخاص ، او حتى قبل ذلك ، من الضروري ان تبدأ هذه الدائرة بتنفيذ الواجبات التى أشرنا اليها اعلاه ومن اجل ذلك ينبغي رفد الدائرة باعداد اضافية من المهندسين والاقتصاديين والكيميائيين وغيرهم وخاصة من الدوائر والاقسام التى كانت تقوم سابقا بمثل هذه المهمات من العمانيين والاجانب ، وكذلك يمكن اضافة خبراء جدد اذا تعذر نقل هؤلاء من الدوائر الحالية . والمهم بان العدد القليل الحالي من المختصين في دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية لا يكفي للقيام بالمهمات الملقاة

عليه وفق نظام الوزارة ، فالدائرة تضم حاليا خريج تجارة و اقتصاد وخريج قانون ومهندس ومحاسب وعددا قليلا من الموظفين الاداريين وهذا لا يكفي لانجاز هذه الاعمال .

خامسا : الخلاصة و التوصيات

١٩ - استنادا الى المعلومات المذكورة في هذا التقرير التى تستند على التقارير و الدراسات التى وضعتها الجهات العمانية و الاستشارية الاجنبية هناك مجال واسع لتنمية الصناعات المعتمدة على الثروة الحيوانية و النباتية في سلطنة عمان وخاصة :

- التمور
- الخضراوات
- الليمون
- اللحوم الحمراء
- البيض ولحوم الدواجن
- الاعلاف للحيوانات و الدواجن

ان عدم اقدام العمانيين على الاستثمار في الفرص الاستثمارية المعتمدة على الموارد الزراعية و الحيوانية المحلية و المشخصة في التقارير و الدراسات يعود الى عوامل كثيرة منها وجود فرص استثمارية بديلة في القطاعات الاخرى كالتجارة و العقارات وكذلك الصناعات المعتمدة على المواد المستوردة ، والى وجود مشاكل حقيقية في قطاع الثروة النباتية و الحيوانية مثل ارتفاع الاجور وصغر الوحدات الانتاجية الزراعية وشيوع الاساليب التقليدية في الزراعة بما في ذلك اختيار المحاصيل و اصنافها و اساليب الري و العناية بالمزروعات وجنى المحاصيل اختيار

وخزنها ونقلها ، والتى تؤدي برمتها الى ارتفاع تكاليف انتاج المواد الاولية الزراعية والحيوانية . فاذا اضفنا الى كل ذلك طبيعة الاقتصاد العماني المفتوح على العالم الخارجي والدعم الكبير الذي تقدمه بعض الحكومات الى قطاعاتها الزراعية ، ليس من المستغرب ان لا نجد في سلطنة عمان ما يكفي من الحوافز لدفع اصحاب الاعمال الى استثمار اموالهم وجهودهم في اقامة المشاريع الصناعية المعتمدة على الموارد الزراعية والحيوانية بالمستويات المطلوبة . وكما هو واضح فان معالجة هذه المشاكل هو خارج نطاق عمل واختصاص دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية ، وقسم منها خارج نطاق عمل واختصاصات وزارة الزراعة والثروة السمكية . وهناك محاولات جادة لتذليل بعض هذه المشاكل والتى من شانها تحسين فرص نجاح الاستثمار في المستقبل .

٢٠ - اما في الوقت الحاضر فان الفرص الاستثمارية الحقيقية موجودة ، استنادا الى الدراسات التى اشرنا اليها ، لتوسيع قطاع الصناعات الزراعية والحيوانية بشكل كبير نسبة الى الحجم المتواضع الحالي لهذه الصناعات . ولاجل تشجيع اصحاب الاعمال على استغلال الفرص المتاحة هناك حاجة ماسة للقيام باعمال منظمة للترويج للاستثمار في الفرص المتاحة . ويمكن لدائرة الصناعات الزراعية والحيوانية ان تمارس دورا هاما بهذا الخصوص كما سابين بعد قليل .

يقوم قسم مشاريع القطاع الخاص في دائرة الدعم المالي ومشاريع القطاع الخاص في المديرية العامة للتخطيط والمتابعة بمراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريع القطاع الخاص واعطاء تراخيص بدء النشاط لمختلف المشاريع الزراعية والسمكية وتقدير منح الدعم والمساعدة لهذه المشاريع اى المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية . أما المشاريع الصناعية المعتمدة على الموارد الزراعية والحيوانية

المحلية وغير المحلية فهي تجاز من قبل مديرية الصناعة العامة في وزارة التجارة والصناعة . وهذه المديرية تقوم بتشجيع كل المشاريع الصناعية سواء كانت معتمدة على المواد الزراعية ام غيرها وسواء كانت المواد محلية ام اجنبية . وكما علمنا فان هذه المديرية تقوم بمنح بعض المساعدات الاضافية للمشاريع الصناعية التى تعتمد على المواد المحلية الزراعية وغيرها ، وكذلك فان بنك تنمية عمان يمنح المشاريع التى تعتمد على المواد المحلية حوافز اضافية . ولكن يظهر بان هذه المساعدات الاضافية جزئية وذات اثر محدود جدا . ويظهر ايضا بانه ليس من المتوقع ان تقوم مديرية الصناعة العامة بوزارة التجارة والصناعة او بنك تنمية عمان باعطاء اهمية خاصة للصناعات التى تعتمد على الموارد الزراعية والحيوانية المحلية لان مجال عمل هذه الدوائر هو الاهتمام بالصناعة او بالاستثمار بصورة عامة مع اعطاء بعض الانشطة محفزات اضافية جزئية . ولهذا فان الدعم والمساعدة الاضافية الى الصناعات الزراعية والحيوانية يجب ان تاتي من خلال دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في وزارة الزراعة والثروة السمكية .

ان عملية ترخيص المشاريع الصناعية ومتابعة تنفذيها ومنحها المحفزات المالية وغيرها عملية تفصيلية متخصصة وينبغي ان تستمر مديرية الصناعة العامة في وزارة التجارة والصناعة على القيام بها لكن يجب ان يكون هناك تنسيق وتعاون الى ابعد الحدود مع دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية .

٢١ - ان مجال عمل مديرية الصناعات الزراعية والحيوانية واسع والاطر البشرية قليلة العدد ، وعليه لا بد من التركيز على بعض الجوانب وهي :

أ - التعرف عن كثب على واقع الصناعات الزراعية والحيوانية ومعرفة مشاكلها وخاصة تلك المتعلقة بتزويدها بالمواد الأولية لدراستها وتقديم التوصيات بشانها .

ب - التركيز على اعداد الدراسات الخاصة بتوسيع واقامة المشاريع الصناعية التى تعتمد على الموارد المحلية الرئيسية وكما مذكور في الفقرة اعلاه وهي التمور والخضراوات والليمون والثروة الحيوانية والاعلاف.

ج - اعطاء الاولوية بخصوص الفقرة (ب) اعلاه لتحديث الدراسات التى اجريت سابقا والتى اشرنا الى قسم منها في هذه الدراسة .

د - استخدام الدراسات الحالية لاعداد (ملفات مشاريع) لعدد من الفرص الاستثمارية بحدود ١٥ - ٢٠ فرصة ، بحيث تتضمن كل فرصة معلومات فنية واقتصادية ومالية بمستوى دراسة ما قبل الجدوى ، يمكن لاصحاب الاعمال العمانيين الاستفادة منها لان الدراسات التى اطلعت عليها موضوعة بشكل يصعب لاصحاب الاعمال الاستفادة منها .

هـ- الاعداد لعقد ندوة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان يدعي اليها عدد من المستثمرين العمانين الذين يتم تحديدهم من قبل الغرفة وفروعها .

و - الهدف من الندوة هو توضيح فرص الاستثمار الموجودة والتسهيلات الاضافية التى يمكن تقديمها لتشجيع القطاع الخاص على تاسيس المشاريع الصناعية التى تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية .

ى - يمكن للاسكوا ان تعاون سلطنة عمان في مجال اعداد ملفات المشاريع ويمكن ان تشترك في هذه العملية منظمات اخرى دولية واقليمية مثل اليونيدو ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية . وتقوم الجهات العمانية وخاصة غرفة تجارة وصناعة عمان ودائرة الصناعات الزراعية والحيوانية باعداد كافة مستلزمات اقامة الندوة بما في ذلك تهيئة المكان واعمال السكرتارية ويتحمل المشتركون في الندوة من مختلف مناطق السلطنة تكاليف اقامتهم ونقلهم .

ان هذا الاقتراح مفيد جدا للاستفادة من الدراسات الحالية التى صرفت عليها اموال وجهود كبيرة وفيها معلومات قيمة الا انها موضوعة بشكل يصعب ان يستفيد منها القطاع الخاص . من جهة ثانية فان التحضير للندوة وعقدها يمكن ان يكونا مرحلة انتقالية لدائرة الصناعات الزراعية والحيوانية للتحول من مهمة الاشراف على تشغيل مصنعي نزوي و الرستاق لتعبئة التمور الى مرحلة القيام بالواجبات الملقاة عليها وفق نظام الوزارة .

والله الموفق

د. فرهنك جلال

١٩٩٣/٣/٧

المرفقات :

١ - الهوامش

٢ - أسماء الجهات التى تمت زيارتها

٣ - لائحة باسماء الاشخاص الذين بحث معهم تفاصيل المهمة الاستشارية

٤ - قائمة بالدراسات والتقارير التى تمت مراجعتها

مرفق (١)

الهوامش

١ - خطة التنمية الخمسية الرابعة ، النسخة الانكليزية ، ص ١١

٢ - التقرير السنوي لبنك تنمية عمان لعام ١٩٩١ ص ٩

٣ - خطة التنمية الخمسية الرابعة ، النسخة الانجليزية ، ص ٧٦

٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، تحرير صندوق النقد العربي ، النسخة الاولية لعام ١٩٩٢ ص ٢٩٩

٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠ ، تحرير صندوق النقد العربي ، ص ٢٥٠

٦ - خطة التنمية الخمسية الرابعة ، النسخة الانكليزية ، ص ٢٠١

٧ - المصدر السابق نفس الصفحة

٨ - دراسة حول ادارة المصادر المائية في سلطنة عمان من قبل المستشار الاقليمي للاسكوا السيد عمر جودة ص ١٢

٩ - المصدر السابق ص ١٤

١٠ - المصدر السابق ص ١٣

١١ - دراسة حول تخصيص مصانع التمور في سلطنة عمان من اعداد دائرة البحوث الاقتصادية في غرفة تجارة وصناعة عمان ، نوفمبر ١٩٩٢ ص ٧ . وجاء في التقرير السنوي للشئون الزراعية والحيوانية لعام ١٩٩١ الصادر من قبل المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية ص ١٢٠ بان انتاج التمور لعام ١٩٩١ كان ١١٧٤٠٠ طنا .

١٢ - دراسة حول جدوى انشاء مصانع الاعلاف في سلطنة عمان ص ٤٥

١٣ - تقرير عن منجزات دائرة الصناعات الزراعية في الفترة من ١٩٧٦/١/١ وحتى ١٩٩١/١٢/٣١ وتقرير غرفة تجارة وصناعة عمان المشار اليه اعلاه ، صفحات متفرقة

١٤ - تقرير غرفة تجارة وصناعة عمان المشار اليه اعلاه ص ٦

١٥ - التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ لمديرية البحوث الزراعية العامة بوزارة الزراعة والثروة السمكية ص ٦

١٦ - تقرير غرفة تجارة وصناعة عمان المشار اليه اعلاه ص ٧

١٧ - دراسة لانشاء مشروع لانتاج البذور والشتلات في سلطنة عمان ص٢٥

١٨ - دراسة لانتاج المخللات في سلطنة عمان ص ١٠

١٩ - المصدر المشار اليه اعلاه ص ١٩

٢٠ - نفس المصدر ص ٤

٢١ - نفس المصدر ص ١٠

٢٢ - دراسة حول جدوى انشاء مصانع الاعلاف في سلطنة عمان ص ٥٠

٢٣ - دراسة لانشاء مجمع في صلاله لاستخدام النارجيل ، صفحات متفرقة وخاصة ص ٣

٢٤ - دراسة جدوى انشاء مصانع الاعلاف في سلطنة عمان صفحات متفرقة

٢٥ - دراسة جدوى اقامة مشاريع للدواجن في سلطنة عمان صفحات متفرقة .

٢٦ - نفس المصدر صفحات متفرقة

٢٧ - نفس المصدر ص ٥٨

٢٨ - دراسة جدوى انشاء مصانع الاعلاف في سلطنة عمان ص ٤

٢٩ - نفس المصدر ص ٥

٣٠ - الجداول التى اطلعت عليها في المسلخ المركزي في مسقط

٣١ - دراسة جدوى انشاء مصانع الاعلاف المذكورة اعلاه ص ٤٨

مرفق (٢)

الجهات المعنية التي تم الاتصال بها

- مكتب الممثل المقيم للبرنامج الانمائي .
- مجلس التنمية
- المديرية العامة للشئون الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية
- المديرية العامة للتخطيط والمشاريع بوزارة الزراعة والثروة السمكية
- مكتب وكيل وزارة التجارة والصناعة
- مديرية الصناعة العامة بوزارة التجارة والصناعة
- غرفة تجارة وصناعة عمان
- بنك عمان للزراعة والاسماك
- بنك تنمية عمان
- هيئة التسويق الزراعي

- هيئة الرسيل الصناعية

- مصنع تعبئة التمور في الرستاق

- المديرية العامة للبحوث الزراعية

- المسلخ المركزي في مسقط

- مكتب وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية

مرفق (٣)

قائمة بأسماء الاشخاص

الذين بحث معهم تفاصيل المهمة الاستشارية

- سعادة المهندس مسلم بن سالم قطن
  وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية

- سعادة خميس بن مبارك الكيومي
  وكيل وزارة التجارة والصناعة

- سعادة الشيخ عمر مرهون
  مدير عام التخطيط والمشاريع بوزارة الزراعة والثروة السمكية

- سعادة الدكتور محمد رضا حسن
  مستشار معالي وزير الزراعة والثروة السمكية

- سعادة يعقوب بن حمد بن سليمان الحارثي
  رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان

- السيد جبر بن ناصر البوسعيدي
  مدير عام غرفة تجارة وصناعة عمان

- الفاضل أحمد الهنائي
  مدير عام الشئون الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية

- الفاضل على السنيدي
مدير عام الصناعة بوزارة التجارة و الصناعة

- الفاضل طارق بن موسى الزدجالي
مدير عام المديرية العامة للبحوث الزراعية

- الدكتور نمرود بنيامين
خبير في المديرية العامة للبحوث الزراعية

- الدكتور حسن ابو النجي
مستشار في هيئة التسويق الزراعي

- الفاضل محمد العبري
مدير التسويق في هيئة التسويق الزراعي

- الفاضل محمد المسكري
مسئول الترويج في هيئة الرسيل الصناعية

- الفاضل أحمد المسن
نائب المدير العام للبنك الزراعي

- الفاضل محمد الهنائي
مدير التعاون الفني في مجلس التنمية

- الفاضل حمدان وهيبي
مدير عام التخطيط بالوكالة في مجلس التنمية

- الدكتور عبد الرحيم الريح
خبير في مجلس التنمية

- الفاضل محمد راشدي
مسئول الموارد الطبيعية والصناعية في مجلس التنمية

- الفاضل ياسر ريامي
مدير المسلخ المركزي في مسقط

- الفاضل ابراهيم ناصر أحمد
مدير دائرة البحوث الاقتصادية بغرفة تجارة وصناعة عمان

- الفاضل حيدر بن عبد الهادي داود
مدير دائرة اللجان المتخصصة بغرفة تجارة وصناعة عمان

- الفاضل احمد بن سليمان الزدجالي
مدير في غرفة تجارة وصناعة عمان

- الدكتور حسن شحادة
خبير في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الفاضل حفيظ غسان
مدير الاحصاء الزراعي والحيواني في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الدكتور حسين ابو زيد
الخبير المالي في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الدكتور نعيم ثاني محمد الشامي
خبير الاحصاء الزراعي في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الدكتور ناصر بن زاهر المعولي
مدير الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية

- الفاضل خميس العلوي
مدير دائرة الشئون الزراعية في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الفاضل ثاني عبيد الفراجي
مدير دائرة الاراضي في وزارة الزراعة والثروة السمكية

- الفاضل هلال بن زاهر الكندي
مدير مصنع تعبئة التمور في الرستاق

- الفاضل حميد بن مبارك الهنائي
مدير دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في وزارة الزراعة والثروة السمكية

هذا ولقد رافقني اثناء الزيارة الاخ الفاضل محفوظ ابن ناصر العريمي ، معاون مدير دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في وزارة الزراعة والثروة السمكية .

مرفق (٤)

قائمة باسماء المراجع

١ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية، دائرة الاحصاء الزراعي والحيواني ، التقرير السنوي للشئون الزراعية والحيوانية ١٩٩١ .

٢ - بنك تنمية عمان ، التقرير السنوي ١٩٩١ .

٣ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية ، تقرير عن منجزات دائرة الصناعات الزراعية والحيوانية في الفترة ١٩٧٦/١/١ وحتى ١٩٩١/١٢/٣١ .

٤ - مجلس التنمية، السكرتارية العامة ، خطة التنمية الخمسية الرابعة للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

٥ - بنك عمان للزراعة والاسماك التقرير السنوي لعام ١٩٩١ .

٦ - وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للصناعة ، لمحة عن الصناعة في عمان حتى يونيو ١٩٩٢ .

٧ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، تخصيص مصانع التمور في سلطنة عمان ، نوفمبر ١٩٩٢ .

٨ - وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للصناعة ، دليل الدعم المالي للقطاع الخاص في مجالي الصناعة والسياحة .

٩ - وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للصناعة ، الحوافز الصناعية .

١٠ - وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للصناعة ، دليل المنح الرأسمالية ودعم الدراسات لمرحلة ما قبل الاستثمار .

١١ - هيئة منطقة الرسيل الصناعية، دليل منطقة الرسيل الصناعية .

١٢ - وزارة التجارة والصناعة ، دليل الافضلية في المشتريات الحكومية لمنتجات الصناعة الوطنية .

١٣ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، قانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٥٥/٩٠ .

١٤ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، قانون ضريبة الدخل على الشركات .

١٥ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، قانون الوكالات التجارية ولائحته التنفيذية .

١٦ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، دليل عمان الصناعي ، الاصدار الثاني ١٩٩٠/٨٩ .

١٧ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، الدليل التجاري ١٩٩٢/٩١ .

١٨ - غرفة تجارة وصناعة عمان ، دليل المقاولات ١٩٩١ .

١٩ - وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للصناعة، المؤشرات الاحصائية عن المنشآت الصناعية المسجلة ١٩٩١ .

٢٠ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، تقرير جايكا النهائي لعام ١٩٩٠ حول خطة التنمية الزراعية العشريه .

٢١ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، خلاصة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مصانع تجريبية لانتاج المخلالات في سلطنة عمان .

٢٢ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، مقتطفات من دراسة شركة استشارية لاقامة مجمع في صلاله لتصنيع النارجيل (جون الهند) نيسان/ابريل ١٩٩١ .

٢٣ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، مقتطفات دراسة شركة استشارية لاقامة مشاريع الدواجن في سلطنة عمان ، حزيران/يونيو ١٩٨٨ .

٢٤ - وزارة الزراعة والثروة السمكية ، مقتطفات من دراسة شركة استشارية لاقامة مصانع الاعلان في سلطنة عمان .

٢٥ - وزارة الزراعة والثروة السمكية، ملخص دراسة شركة استشارية حول جدوى انشاء مشروعات انتاج حيواني في سلطنة عمان .

UNESCWA LIBRARY
20004281